إجمالي عدد المقيمين في المملكة يبلغ 10.067 ملايين نسمة

السعودية.. 153 مليار ريال تحويلات الأجانب خلال 2014

الرياض – «وكالات»: أظهر تحليل اقتصادي، ارتفاعا في تحويلات الأجانب العاملين في السعودية للأغراض الشخصية إلى الخارج، لتصل إلى مستويات الـ153.3 مليار ريال خلال العام الماضي، محققة نموا تقدر نسبته ب 4 في المئة، أي ما تعادل قيمته نحو 5.3 مليار ريال، مقارنة بالمستويات التي سجلتها خلال عام 2013، التي كانت عند 147.9 مليار ريال، فيما بلغ متوسط نصيب الفرد الأجنبي المقيم في السعودية، نحو 15226 ريالا تقريبا من هذه التحويلات خلال العام الماضي، وفقا لما نقلته صحيفة «الاقتصادية».

وبرصد البيانات الرسمية الصادرة أخيرا، وتحليلها على أساس شهري، يتضح أن إجمالي تحويلات الأجانب للأغراض الشخصية قد حقق أيضا نموا تقدر نسبته بـ14 في المئة، أي ما تعادل قيمته نحو 1.72 مليار ريال، لتبلغ نحو 14.3 مليار ريال خلال شهر ديسمبر من العام الماضي، مقارنة بشهر نوفمبر من العام نفسه، التي كانت تسجل آنذاك نحو 12.6 مليار ريال.

يشار إلى أن هذا الارتفاع الحاصل في إجمالي تحويلات الأجانب للأغراض الشخصية هو الثالث على التوالي، فقد وصلت التحويلات الشخصية للأجانب إلى أعلى مستوياتها خلال عام 2014 في شهر مارس، حيث بلغت مستوى الـ14.310 مليار ريال، بينما كان أقل مستوى لها خلال شهر أكتوبر، حيث كانت تبلغ 10.8 مليار ريال.

وعلى الجانب الآخر، بلغ إجمالي التحويلات الشخصية للسعوديين إلى الخارج نموا سنويا تقدر نسبته ب 13 في المئة، أي ما تعادل قيمته نحو 9.9 مليار ريال، ليصل إلى مستويات الـ88.6 مليار ريال، خلال عام 2014، مقارنة بـ78.6 مليار ريال خلال عام 2013.

■ إجمالي التحويلات للأغراض الشخصية حقق نمواً تقدر نسبته بـ 14 في المئة

أما على صعيد الأداء الشهري، فقد سجلت التحويلات الشخصية للسعوديين للخارج انخفاضا تقدر نسبته بـ24.7 في المئة، أي ما يعادل نحو 2.42 مليار ريال للتراجع إلى مستويات الـ7.4 مليار ريال خلال شهر سبتمبر 2014، بعد أن كانت عند مستويات الـ9.8 مليار ريال خلال شهر نوفمبر من العام نفسه، التي تعد أعلى المستويات خلال العام الماضي، بينما سجلت أدنى مستوياتها خلال شهر مايو، حيث كانت تبلغ آنذاك نحو 5.1 مليار ريال.

هذا، ويبلغ إجمالي عدد الأجانب المقيمين في السعودية نحو 10.067 مليون نسمة تقريبا، وفقا لآخر تقديرات لمصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات السعودية لعام 2014، وبحسب هذه الإحصاءات والبيانات المتوافرة، يكون متوسط نصيب الفرد الأجنبي المقيم في السعودية، نحو 15226 ريالا تقريبا من هذه التحويلات خلال عام 2014، بينما بلغ المتوسط الشهري للمبالغ التي يقوم بتحويلها الفرد الأجنبي نحو 1269 ريالا تقريبا.

تحويلات الأجانب في السعودية بلغت 153 مليار ريال خلال 2014

■ السعوديون حولوا 88.6 مليار ريال بنمو سنوي قدره 13 في المئة

وكان المتوسط السنوي للمبالغ المحولة خارج السعودية للفرد الأجنبي نحو 14697 ريالا تقريبا خلال عام 2013، أي بمتوسط شهري يبلغ آنذاك نحو 1225 ريالا تقريبا.

وعلى صعيد متصل، قفزت تحويلات الأجانب لأغراض السفر للخارج خلال شهر ديسمبر من عام 2014 لتبلغ مستويات الـ36 مليون ريال، محققة نموا شهريا تقدر نسبته بـ60 في المئة، أي ما يعادل نحو 13 مليون ريال، وذلك مقارنة بـ22 مليون ريال خلال شهر نوفمبر من العام نفسه.

يذكر أن أعلى مستوى وصلت خلاله تحويلات الأجانب لأغراض السفر في عام 2014 كان شهر يوليو، لتبلغ نحو 56 مليون ريال، بينما سجلت أقل مستوى لها خلال شهر أكتوبر، حيث كانت عند 20 مليون ريال.

إلا أنها حققت تراجعا على أساس سنوي تقدر نسبته بـ3 في المئة، حيث بلغ ما تم تحويله لأغراض السفر للأجانب خلال عام 2014 نحو 374 مليون ريال، مقارنة مع عام 2013 التي كانت تبلغ آنذاك نحو 386 مليون ريال.

مؤسسة النقد بالمملكة للبنوك: لا مساس بمنحة الشهرين المقدمة من خادم الحرمين للمواطنين السعوديين

الرياض – «واس»: وجهت مؤسسة النقد العربي السعودي عموم البنوك بعدم المساس بأي شكل من الأشكال براتب الشهرين الذي أمر بصرفهما خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود لجميع موظفي الدولة من مدنيين وعسكريين ومتقاعدين وطلبة التعليم الحكومي، وذلك تقديرا منه لأبنائه المواطنين.

كان خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان قد أصدر قرارات اقتصادية ضخت في الاقتصاد السعودي مبالغ تصل إلى 110 مليارات ريال، حيث صدر الأمر بصرف راتبين لكل موظفي الدولة من مدنيين وعسكريين.

وشملت القرارات صرف مكافأة شهرين لجميع طلاب وطالبات التعليم الحكومي داخل وخارج المملكة، وإعانة شهرين للمعاقين.

في الوقت ذاته أمر بصرف راتب شهرين للمتقاعدين، فضلاً عن صرف مكافأة شهرين لمستفيدي الضمان الاجتماعي.

مؤسسة النقد العربي السعودي

أمريكا: تراجع إنفاق المستهلكين لأدنى مستوى منذ 2009

واشنطن – «رويترز»: أظهرت بيانات أن إنفاق المستهلكين الأميركيين سجل أكبر هبوط له منذ أواخر عام 2009 في شهر ديسمبر، إذ يبدو أن الأسر تتجه إلى ادخار ما يتحقق من وفرة نتيجة لهبوط أسعار البنزين وهو ما قد يعزز الاستهلاك في المستقبل.

وأظهرت بيانات أخرى أن نشاط المصانع تباطأت وتيرته في يناير، وهو مؤشر على أن النمو الاقتصادي مازال يسير بخطى بطيئة في الربع الأول للعام.

وقالت وزارة التجارة، أمس الاثنين، إن إنفاق المستهلكين هبط 0.3 في المئة بعد قراءة معدلة بالنقصان، وهي ارتفاع نسبته 0.5 في المئة في نوفمبر. وكان هذا أكبر هبوط منذ سبتمبر من عام 2009. وكان محللون تنبأوا في استطلاع أجرته رويترز بأن إنفاق المستهلكين الذي يمثل أكثر من ثلثي النشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة هبط 0.2 في المئة في ديسمبر بعد أن أفادت قراءة سابقة بأنه ارتفع 0.6 في المئة.

وإذا أخذ التضخم في الحسبان فإن إنفاق المستهلكين انخفض 0.1 في المئة، وهي أقل قراءة منذ أبريل الماضي.

وفي تقرير منفصل قال معهد إدارة المعروض إن مؤشره الوطني لنشاط المصانع هبط إلى 53.5 الشهر الماضي من 55.1 في ديسمبر، وتشير قراءة للمؤشر فوق 50 نقطة إلى توسع قطاعات الصناعات التحويلية.

إنفاق المستهلكين الأمريكيين تراجع كثيرا

في تقرير متخصص صادر عن شركة «كامكو» للاستثمار

أسواق الأسهم الخليجية شهدت أداء متفاوتاً خلال يناير الماضي

أوضح تقرير اقتصادي متخصص أمس أن أسواق الأسهم الخليجية شهدت أداء متفاوتا خلال شهر يناير الماضي حيث خفت المكاسب الايجابية التي حققتها أسواق المنطقة بسبب انخفاض أسعار النفط.

وقال، ان استقرار أسعار النفط خلال النصف الثاني من شهر يناير، دفع المستثمرين من الأفراد الى التركيز على عوامل أخرى غير عامل النفط الذي أثر بشكل كبير خلال الأشهر الخمسة الماضية.

وبين ان من أهم تلك العوامل اعلانات الأرباح للشركات والتوزيعات النقدية والعينية التي ادت الى تحقيق عوائد شهرية ايجابية في ثلاث أسواق، من أصل سبع أسواق خليجية في مقدمتها السوق السعودي الذي ارتفع مؤشره بنسبة 5ر6 في المئة تلاه السوق العماني بنسبة 4ر3 في المئة والسوق الكويتي بنسبة 7ر0 في المئة.

واشار الى ان اجمالي القيمة المتداولة في أسواق الأسهم الخليجية انخفضت بنسبة 7ر20 في المئة، لتصل الى 7ر55 مليار دولار بالمقارنة مع 2ر70 مليار دولار والمسجلة خلال شهر ديسمبر من عام 2014 كما وصل متوسط القيمة المتداولة على أساس شهري خلال عام 2014 الى 4ر66 مليار دولار أميركي.

وقال التقرير ان حصة السوق السعودي ارتفعت من اجمالي القيمة المتداولة في أسواق الأسهم الخليجية من 77 الى 78 في المئة خلال شهر يناير، إثر تراجع حصة الأسواق الاماراتية من 12 في المئة في شهر ديسمبر من عام 2014، الى 10 في المئة في شهر يناير من عام 2015.

وعلى الصعيد الاقتصادي ادى انخفاض أسعار النفط صندوق النقد الدولي، الى خفض تقديراته لمعدلات نمو الاقتصادات الخليجية في عام 2015، لتتراوح نسب النمو من 1 الى 4ر3 في المئة، بالرغم من تأكيد صندوق النقد الدولي ان المخزون المالي الوفير لتلك الاقتصادات سوف يوفر الدعم الذي تحتاجه لكي تمتص التأثيرات السلبية الناجمة عن اي عجز في الميزانيات.

واشار الى توقع صندوق النقد الدولي هبوط مكاسب دول الخليج من الصادرات النفطية بمقدار 300 مليار دولار، مدللا على ذلك بتوقع السعودية والكويت وعمان وجود عجز في ميزانياتها في العام المالي المقبل، في حين أعلنت دبي عن ميزانية متوازنة.

وفيما يتعلق بسوق الكويت للاسواق المالية فقد سجل مكاسب هامشية خلال شهر يناير، بفضل الأداء الايجابي للاسهم الثقيلة حيث ارتفع المؤشر الوزني لسوق الكويت للأوراق المالية بنسبة 7ر0 في المئة خلال شهر يناير.

واضاف التقرير ان مؤشر (كويت 15) سجل مكاسب شهرية بنسبة 2ر1 في المئة، بدعم من المكاسب الشهرية التي سجلها كل من بيت التمويل الكويتي وبنك بوبيان وبنك الخليج والتي قابلتها تراجعات شهرية سجلتها شركة بوبيان للبتروكيماويات وبنك برقان.

وذكر ان الحكومة الكويتية خفضت الانفاق وتوقعت عجزا ماليا بقيمة 23ر8 مليار دينار، في الميزانية المقدرة للعام 2015-2016، كما قدرت الانفاق بقيمة 07ر19 مليار دينار، بتراجع بلغت نسبته 8ر17 في المئة عن الانفاق المقدر في ميزانية العام 2014-2015.

وتوقع التقرير ان ينخفض اجمالي الايرادات الى 05ر12 مليار دينار، مقابل 07ر20 مليار دينار، والمتوقعة أساسا في ميزانية العام الحالي.

وفيما يتعلق بأداء قطاعات السوق ارتفع مؤشر قطاع البنوك ذو الثقل الوزني الكبير في المؤشر، بنسبة 2ر1 في المئة نتيجة للعوائد الكبيرة التي سجلتها غالبية البنوك.

البورصة السعودية سجل مؤشرها ارتفاعا بنسبة 6.5 في المئة خلال يناير الماضي

قادة أثينا الجدد بدأوا حملة لإعادة التفاوض مع أوروبا على ديون البلاد بعد حصولهم على دعم أوباما

لندن: المواجهة بين اليونان واليورو خطيرة على الاقتصاد

لندن – «فرانس برس»: بدأ قادة اليونان الجدد أمس حملة دبلوماسية جديدة، لحشد الدعم لمساعيهم الرامية إلى إعادة التفاوض مع منطقة اليورو على ديون البلاد، بعد أن حصلوا على دعم الرئيس الأميركي باراك أوباما، في حين حذرت لندن من أن المواجهة الراهنة تمثل «أكبر خطر على الاقتصاد العالمي».

وفي إطار هذه الحملة في مواجهة المعارضة الألمانية، التقى وزير المالية اليوناني يانيس فاروفاكيس نظيره البريطاني جورج أوزبورن في لندن، فيما أجرى رئيس الوزراء اليكسي تسيبراس محادثات في فيرص.

وسجلت الأسهم اليونانية، التي شهدت تقلبات منذ فوز حزب سيريزا اليساري بزعامة تسيبراس في الانتخابات في 25 نوفمبر، ارتفاعا بأكثر من خمسة بالمئة بعد أن حذر أوباما من أن إجراءات التقشف المفروضة على اليونان يمكن أن تأتي بنتائج عكسية على الدائنين.

وصرح أوباما في مقابلة مع برنامج «فريد زكريا جي بي اس» أنه «لا يمكن الاستمرار في استنزاف دول تشهد تدهورا اقتصاديا».

وأضاف «في مرحلة معينة، لا بد من استراتيجية نمو للتمكن من سداد الديون من أجل التخلص من بعض العجز»، مشيرا إلى أن اليونان «بحاجة ماسة» لإصلاحات، لكنه حذر من صعوبة تطبيق أي تغييرات جذرية في اقتصاد يعاني من صعوبات.

وأكد الرئيس الأميركي أنه «من الصعب جداً القيام بمثل هذا التغيير إذا كان مستوى المعيشة قد تراجع بـ25%. ومع الوقت فإن النظام السياسي والمجتمع لن يعود بإمكانه الاستمرار». وقال مصدر يرافق فاروفاكيس في جولته إن «الحكومة بأكملها شعرت بسعادة غامرة» عندما سمعت تصريحات أوباما في وجه الخطاب المتشدد من أنصار التقشف.

وفي فيرص، أول محطة في جولة تسيبراس منذ توليه منصبه، قال رئيس الوزراء اليوناني إنه لا يتوقع الكثير من الدعم الدولي لحملته، مؤكدا أن أثينا تريد إجراء نقاش أوسع حول الدين «لجميع شعوب أوروبا».

وأضاف أن «أوروبا، وليس فقط اليونان وفيرص، تعاني من أزمة».

واعتبر أن «الوقت حان لإنهاء نظام الرقابة المعمول به حاليا على الدول المدينة» والذي تستطيع بموجبه ترويكا الجهات الدائنة (المفوضية الأوروبية والبنك المركزي الأوروبي وصندوق النقد الدولي) إجراء مراجعات دورية قبل إتاحة صرف دفعات القروض، واعتبر أن ذلك سيكون «تطورا ناضجا وضروريا لأوروبا».

وتابع أن «هذه الآلية (الترويكا) ليس لديها وضع مؤسساتي قانوني على المستوى الأوروبي»، مع تأكيده أن بلاده لا تريد التفاوض مع الترويكا وإنما إجراء مفاوضات مباشرة مع الدائنين.

وسيزور تسيبراس إيطاليا التي تعاني من ديون ضخمة الثلاثاء، كما سيزور بروكسل الأربعاء لإجراء محادثات مع رئيس المفوضية الأوروبية جان-كلود يونكر.

وفي لندن حذر وزير المالية البريطاني من أن المواجهة بين اليونان ومنطقة اليورو «هي أكبر خطر على الاقتصاد العالمي»، إلا أنه أجرى «نقاشا بناء» مع فاروفاكيس.

وقال أوزبورن أثر لقائه نظيره اليوناني إن «على جميع الأطراف التصرف بمسؤولية، لكننا بحاجة أيضا إلى أن نتبنى منطقة اليورو خطة أفضل لفرص العمل والنمو».

وذكر مصدر في الحكومة اليونانية أن فاروفاكيس شعر بالسرور في أعقاب المحادثات، مضيفا أن «وجود حليف رئيسي مثل بريطانيا في الاتحاد الأوروبي هو مصدر دعم كبير».

ومن المقرر أن يلتقي الوزير اليوناني في وقت لاحق نحو 100 شخصية من القطاع المالي في لندن، من بينهم مستثمرون ومصرفيون مكشوفون على الدين اليوناني.

وقال المصدر «نحن منفتحون للغاية على الاستثمار»، مؤكدا أن الدين اليوناني سيسدد «بشروط لن يكون لها تأثير ضار على حملة السندات الخاصين».